

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

القدر الواجب من الخطبة وحضور العدد المشترك .

قوله وحضور العدد المشترك .

يعني في القدر الواجب من الخطبة وكذا سائر شروط الجمعة .

فوائد .

منها : يعتبر للخطيب رفع الصوت بها بحيث يسمع العدد المعتبر فإن لم يحصل سماع لعارض من نوم أو غفلة أو مطو أو نحوه صحت وتقدم أنها لا تصح بغير العربية مع القدرة على الصحيح وإن كان بعد أو خفض صوته : لم تصح ولو كانوا طرشا أو عجا وكان عربيا سميحا : صحت وإن كانوا كلهم صما فذكر المجد تصح وجزم به ابن تميم وقال غير المجد : لا تصح وجزم به في الرعاية وظاهر الفروع الإطلاق .

وإن كان فيهم صم وفيهم من يسمع ولكن الأصم قريب ومن يسمع بعيد فقول : لا تصح لفوات المقصود ( وهو أولى وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغرى و الحاويين وغيرهما وهو ظاهر ) قدمه في الرعاية وهو أولى في موضع وذكر بعد ذلك ما يدل على إطلاق الخلاف . وقيل : تصح وأطلقهما في التلخيص و ابن تميم و الفروع و النكت و الزركشي . وإن كانوا كلهم خرسا مع الخطيب فالصحيح من المذهب : أنهم يصلون ظهرا لفوات الخطبة صورة ومعنى .

قلت : فيعالي بها .

وفيه وجه : يصلون جمعة ويخطب أحدهم بالإشارة فيصح كما تصح جميع عباداته - من صلاته وإمامته وظهاره ولعانه ويمينه وتلييته وشاهدته وإسلامه ووردته ونحو ذلك .

قلت : فيعالي بها أيضا .

فائدة : لو انفضوا عن الخطيب وعادوا وكثر التفرق عرفا فقول : يبني على ما تقدم من الخطبة وقيل : يستأنفها وهذا الوجه ظاهر كلام أكثر الأصحاب لا شراطهم سماع العدد المعتبر للخطبة وقد انتفى .

قال في المذهب : فإن انفضوا ثم عادوا قبل أن يتناول الفصل صلاها جمعة .

فمفهومه : أنه إذا تناول الفصل لا يصلي جمعة ما لم يستأنف الخطبة وجزم به في النظم ( و المغني و الشرح و شرح ابن رزين وغيرهم وصحه في التلخيص ) وأطلقهما في الفروع و الرعايةين و الحاويين .

وقال ابن عقيل في الفصول : إن انفضوا لفتنة أو عدو : ابتدأها كالصلاة ويحتمل أن لا تبطل

كالوقت يخرج فيها ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الوقت يتقدم ويتأخر للعذر وهو الجمع .  
قوله وهل يشترط لهما الطهارة وأن لا يتولاهما من يتولى الصلاة ؟ على روايتين .  
أطلق المصنف في اشتراط الطهارة للخطبتين - أعني الكبرى والصغرى - الروايتين وأطلقهما  
في المذهب و الشرح .

إحداهما : لا يشترطان وهو المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب .  
قاله في الفروع اختاره الأكثر قال في مجمع البحرين : لا يتشرط لهما الطهارتان في أصح  
الروايتين اختاره أكثرنا .

قال في تجريد العناية : وخطبتين ولو من جنب نسا وصحه في التصحيح و النظم واختاره  
الآمدي و أبو الخطاب و ابن عقيل و ابن البنا و المجد وغيرهم وجزم به في الوجيز و  
الإفادات و تذكرة ابن عبدوس وغيرهم و قدمه في الهداية و الخلاصة و الكافي و المغني و  
التلخيص و المحرر و ابن تميم و ابن رزين في شرحه و الرعايتين و الحاويين و الفروع و  
الفائق و الزركشي وقال : جزم الأكثر بعدم اشتراط الطهارة الصغرى : القاضي و الشريف و  
أبو الخطاب في خلافيهما و الشيرازي و المجد وغيرهم